تمويل التنمية المستدامة والمتكافئة: أخضرُ ومتساوٍ

يضطلع الرجال والنساء بأدوار متخالفة في مجالات كإنتاج الغذاء وإدارة الموارد. أمَّا أموال التغيُّر المناخي التي تُغفل دور النساء في تلك المجالات إنَّما تضيِّع فرصة ترك أثر حاسم على الأمن الغذائي وجهود التخفيف. وأمَّا التمويل الجنوسي فيمكن أن يسهم إسهامًا فعَّالاً، في الحقيقة، بوضع تمكين المرأة في قلب الاستراتيجيات المتعلقة بالتغيُّر المناخي، وهو الطريق الناجع والفعَّال للخروج من الأزمة. ويجب أن تشكِّل الاهتمام الخاص باقتصاديات النساء عنصرًا رئيسيًّا في أي نموذج تنموي حيوي.

كايت ماكلينتورفْ[1]
التحالف النسائي من أجل العمل الدولي

من العناصر الضرورية في ضمان تنفيذ جوهري لأيٍّ اتفاقيَّة دوليَّة الدعمُ المالي والسياسي الملائم. وقد بدأت منظمات المجتمع المدني السير ليس فقط على طريق الالتزامات السياسية لمعالجة تغيُّر المناخ، بل تأمينًا للموارد المالية الموعودة أيضًا[2]. فالفجوة بين الأموال الموعودة وبين الأموال الحقيقية المخصَّصة تُعتبر في حدِّ ذاتها قياسًا رئيسيًّا لتحمُّليَّة التعهُّدات والالتزامات السياسية. بيد أنَّ السعي إلى المال ليس كافيًا لضمان توجيه أموال التغيُّر المناخي بطريقة متكافئة ومستدامة. فالأموال المناخيَّة ينبغي أن تتكامل أيضًا مع مقاربة التوازن الجنوسي في تصميم تلك الأموال وإنفاقها، بغية معالجة الأثر المتمايز لتغيُّر المناخ على النساء والتخفيف من حدَّته. علاوة على ذلك، يجب أن تُجرى إدارة الأموال وتخطيطها (تصميمها) بطريقة جنوسية متكافئة، تشمل انخراط النساء ومنظمات حقوق المرأة في عملية صنع القرار على كل مستوى.

وقد شقَّ مشروع تحديث الأموال المناخية -المدعوم من مؤسسة «هنريش بولْ» (Heinrich Böll Stiftung) ومعهد تنمية ما وراء البحار (Overseas Development Institute)- الطريق للسير في تحليل التمويل في هذا المجال. يرسم المشروع ما يلي:

- الدعم المالي الذي تعهَّد المانحون لوضع آليات التمويل المناخي؛
- المال الذي أودع فعلاً في الصناديق المناخية؛
- المال الذي أقرَّ لمشروعات التخفيف من أثر التغيُّر المناخي والتكيف معه؛
- المال المنفَق[3].

تبدو الفجوات عبر آليات التمويل المناخي الثلاث والعشرين كبيرة: 31,896 مليون دولار جرى التعهُّد بها، 13,199 مليون دولار أودعت، 6,569 مليون دولار أُقرَّت، 162 مليون بُدِّدت. تبيِّن الفجوة ما بين أموال الدعم التي جرى التعهُّد بدفعها والأموال التي أُعطِيَت بالفعل للصناديق المناخية إخفاقًا للإرادة السياسية التي تنطوي على أذى لاحق يصيب مصداقية عملية التفاوض الجارية في ما بين الدول الفاعلة. فهي توحي أنه ليس ثمَّة فجوة بين التزامات الدول الفاعلة المختلفة أو بين كلٍّ من البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتدنِّي وحسب؛ بل هي فجوة في ما بين التزامات تلك الدول الفاعلة المالية المعلنة والفعلية في الممارسة والتطبيق.

وقد ضمَّ التحالف الجنوسي والمناخي العالمي المجتمع المدني واللاعبين متعددي الأطراف، لـ "ضمان أن تكون سياسات التغيُّر المناخي وصنع القرار والمبادرات المتَّخذة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية حسَّاسة حيال الجنوسة"[4]. وقد كشف التحليل مع ذلك عن استمرار وجود فجوة كبيرة بين تعهُّدات إداريي المالية المعلنة (كالبنك الدولي) بسياسات تنموية متكافئة جنوسيًّا وبين الغياب شبه التام لتحليل جنوسي لسياسة تمويل التغيُّر المناخي وبرامج هذه الجهات الإدارية[5]. وإنَّ عواقب هذه الغياب كبيرة جدًّا، ليس فقط لإغلاق الفجوة بين رفاهيتي النساء والرجال، ولكن من أجل تحقيق نجاح شامل لأي استراتيجية تتعلق بتغيُّر المناخ[6]. وسبب ذلك أنَّ الرجال والنساء يضطلعون بأدوار مختلفة في الاقتصاد، وبالتحديد في مجالات كإنتاج الغذاء واستهلاك الوقود وإدارة الموارد وفي ردة الفعل حيال أي كوارث قد تقع. ونتيجة لذلك، فهم جميعًا، رجالاً ونساء، يتأثَّرون بطرق مختلفة بالتغير المناخي، وهم مؤهَّلون للقيام بإسهامات فريدة في جهود التخفيف والتكيُّف.

تشكِّل النساء أغلبية صغار منتجي الغذاء. فهنَّ على الأرجح مسؤولات أكثر من الرجال عن الفلاحة وإعداد الغذاء وتدبُّر توزيعه على عائلاتهنَّ ومنجمعاتهنَّ. على سبيل المثال، تشكِّل النساء في الفيليبين 70% من القوة العاملة الزراعية المنخرطة في زراعة محصولي الأرزِّ والذرة وإنتاجهما[7]. وكما في أيِّ مكان آخر، على مزارعي الفيليبين أن يعانوا من تحول الأنساق المناخية التي ألفوها، بما ينعكس زيادة في تكاليف إنتاج الغذاء. أمَّا النساء في "مونتالبان ريزال" فقد انعكست ردة فعلهنَّ على آثار تغيُّر الأنساق المناخية زيادةً في التكاليف، وذلك بتغيير طرائق الفلاحة والزراعة وصنف محصول الأرز الذي يزرعنه، ممَّا أدَّى إلى انخفاض انبعاثات غاز الدفيئة واستخدام أقل للمخصِّبات والأسمدة، وكذلك

1 Kate Mclnturif, Feminist Alliance for International Action (FAFIA).

2 <www.climatefundsupdate.org>; <www.faststartfinance.org>; <www.climatefund.info>; <www.globalclimatefund.org/>.

3 "Chart: Pledged v deposited v approved v disbursed," Climate Funds Update, (2011), <www.climatefundsupdate.org/graphs-statistics/pledged-deposited-disbursed>.

4 "Global Gender and Climate Alliance, "Welcome", <www.gender-climate.org>.

5 A. Rooke, et al. Doubling the Damage: World Bank Climate Investment Funds Undermine Climate and Gender Justice, Gender Action and Heinrich Böll Foundation North America, (2009).

6 Ibid.

7 A. Peralta, Gender and Climate Change Finance: A Case Study from the Philippines, Women's Environment and Development Organization, (New York: 2008).

المساواة الجنوسيَّة في أساس المجتمعات المستدامة

تعمل النساء في كل أنحاء العالم ساعات أطول، وتساهم على نحوٍ أقل في أسواق العمل الرسمية، ويتلقَّين دخولاً أكثر تدنِّيًا ولا يتمتَّعن إلا بقدر أقل من تقديمات الضمان الاجتماعي مقارنة بالرجال. تقتضي الاقتصاديات النسوية نموذجًا فكريًّا تنمويًّا جديدًا غير قائم حصرًا على النمو الاقتصادي، ولا يُقاس بمعيار الناتج المحلي القائم على الفرد، الذي يحجب نصف الاقتصاد غير النقدي.

ففي النموذج التقليدي تُتجاهَلُ الأنشطة الضرورية للأسرة والمنجمع، باعتبار أنها تجري خارج الأسواق. وهذه الأنشطة تشمل الحفاظ على العائلة ودوام بقائها ورعاية الأطفال والعجَّز من أعضائها وإنتاج جزء كبير من الغذاء والاهتمام بالمحاصيل. ولأنَّ هذه الأنشطة تجرى خارج الإطار الرسمي، من دون عقد أو مبادلات مالية، فهي تُعتبر "أنشطة غير اقتصادية"، بيس فقط في كتب الاقتصاد، بل في النظام الدولي للحسابات الوطنية أيضًا.

وفي النموذج الفكري الاقتصادي الراهن، يساوي النمو التنمية الاقتصادية، وأمَّا الناتج المحلي القائم فهو المؤشر الأكثر استعمالاً لقياس "الثروة" المولِّدة. إلا أنَّ الاقتصاديات النسوية تبيِّن أنَّ أكثر من 50% من إجمالي ساعات العمل هي وقت غير مدفوع الأجر ولا تدخل في احتسابات الناتج المحلي القائم. وإذا أخذت هذه الساعات بعين الاعتبار لرأينا أنَّ نحو ثلثي الثروة تتحقَّق بأيدي النساء. والتقسيمات التقليدية للمهام بحسب الجنوسة، كـ "تخصُّص" النساء بالعمل البيتي والرعائي، لا تأخذ في حسبانها حقيقة أنَّ هذه "التخصُّصيَّة" هي بناء اجتماعي يقوم على علاقات سلطوية جنوسيَّة لها أثر على الاقتصاد. وإذن، فمن الضروري إعادة تحديد الاقتصاد الكلي (الماكروي) والاعتراف بأنَّ الاقتصاد النقدي ليس سوى قمَّة جبل الجليد الذي يرتكز على اقتصاد الرعاية واسع النطق، الذي تشكِّل الإناث قوته العاملة الرئيسية، وأنَّ النساء يشكِّلن على الأقل نصف إجمالي القوة العاملة.

وفي ردة الفعل على الأزمة الاقتصادية العالمية، مع تشديد العديد من البلدان على الحاجة إلى تحفيز العمالة باعتبارها عنصرًا محوريًّا في عملية الانتعاش الاقتصادي، اتَّسمت البرامج التي وُضعت بالعمى حيال الاختلافات الجنوسيَّة، أكان في مجال العمالة مدفوعة أم غير المدفوع أجرها. وإنَّ توفير الدعم للأسر الفقيرة من خلال برامج التحويل النقدي المشروط (بمنح الأسر الفقيرة دخلاً مشروطًا بذهاب الأطفال إلى المدرسة والحصول على الرعاية الصحية)، فيما المهم في مساعدة العائلات الفقيرة هو تحمُّل صدمات العمل وخسائر الدخل، فشل في أخذه بعين الاعتبار آثار كل ذلك على الوقت الذي يستغرقه عمل النساء، في حين أنَّ نجاح أيٍّ من هذا النوع من البرامج إنما يعتمد على هذا العنصر ذاته بالتحديد. يتبيَّن ممَّا اندلع من أزمات أنَّ المحافظة على النفقات العامَّة الاجتماعية تتَّسم بأهمية حيوية، إلا أننا نعرف أيضًا أنَّ المؤشرات الاجتماعية تستغرق من الوقت ضعف ما تستغرقه المؤشرات الاقتصادية لتبلغ مرحلة الانتعاش، وفي سياق هذا يُترك الكثير من الناس على هامش الطريق. وهذا يعني أنَّ الرأسمال البشري فُقد، وأنَّ معادلة "حينما ينتعش الاقتصاد تنتعش المؤشرات الاجتماعية" ليست بالمعادلة الصالحة.

والنساء –في استراتيجياتهنَّ للتغلُّب على الأزمة- يعمدن بصورة نموذجية إلى إعطاء الأولوية لبقاء الأسرة؛ فهنَّ يعملن في وظائف وأعمال إضافية ، وعادة ما يكون ذلك في الاقتصاد غير الرسمي، فيقبلن بأجور أكثر تدنِّيًا، ويعملن مزيدًا من الساعات غير المدفوعة، ممَّا يجعل من المهم معرفة القطاعات التي تعمل فيها الاقتصاديَّات النسوية، وعدم السقوط في التعميمات وكأنهنَّ يشكِّلن فئة متجانسة تسمَّى "العاملات". على سبيل المثال، ستميل تخفيضات النفقات الحكومية دائمًا نحو التسبُّب بزيادة العمل غير المأجور.

فالتمييز الجنوسي ليس مجرَّد موضوع للفقر، فهو أيضًا مسألة تتعلق بالمساواة والتكافؤ والمواطنة، والمشكلات التي تنشأ من اللامساواة لا يمكن أن تُحلَّ من خلال التحويل النقدي المشروط وحده. ولمتابعة التقدم في هذا الطريق، نحتاج إلى نظم للحماية الاجتماعية تتَّسم بالشمولية والكليانيَّة.

وتتطلَّب التنمية المستدامة الشَّمُولة والمتكافئة تغييرًا في النظرية الاقتصادية ، وهو ما ينبغي أن ينعكس في الممارسة والتطبيق. فالمسألة ليست في صدد استهداف النمو وصياغة بعض السياسات للنساء، بل في تصميم نموذج فكري تنموي جديد وتنفيذه يتسع للحقوق المتساوية والفرص المتساوية لكل امرئ، ومن دون أي نوعٍ من أنواع التمييز، أيًّا كان.

المصدر:

Social Watch Occasional Paper 06: Beijing and Beyond. Putting Gender Economics at the Forefront. (2010). www.socailwatch.org/node/11571

التحول إلى زراعة محاصيل أخرى تتكيَّف على نحوٍ أفضل مع الأنساق المناخية المتغيِّرة[8]. وكما يبيِّن هذا المثال فقد أغفلت أموال التغير المناخي الدور الذي تضطلع به النساء في إنتاج الغذاء، وقد أضاع بذلك فرصة تركه أثرًا كبيرًا في الأمن الغذائي وفي جهود التكيُّف والتخفيف.

8 Peralta, op cit.

التمويل المناخي المُجَنْسَن

ينبغي أن تعالج صناديق التغيُّر المناخي، أيضًا، بنى اللامساواة الأوسع نطاقًا، أو الخطر المتوسِّع الذي يطال الفجوة بين النساء والرجال. ومع أنَّ النساء يشكِّلن أغلبية صغار المزارعين وأنهنَّ الأكثر تأهيلاً لمواجهة عدم الأمن الغذائي؛ إلا أنهنَّ من غير المتوقَّع أن يحصلن على سند تملُّك للأراضي التي يفلحنها. كما أنه ليس من المرجَّح حصولهنَّ على حقوق الملكيَّة، بما فيها حقوق الإرث. وقد بيَّنت البحوث، أيضًا، أنَّ النساء غالبًا ما يُخصِّصن، في أوقات ندرة الغذاء، مزيدًا من الغذاء لأعضاء العائلات من الذكور. وإنَّ تقويمًا لأموال التغيُّر المناخي يجب ألا يأخذ في اعتباره كيفية توزيعها وحسب، بل أن يرى

من فعالية المساعدات إلى العدالة الضريبيَّة

باربارة آدامس
منتدى السياسة العالمي(*)

بالنظر إلى مصدر واحد للتمويل التنموي، أي المساعدات التنموية الرسمية (ODAs)، من الواضح أنَّ بضعة بلدان تعتمد الآن على المساعدات المذكورة، ويصبح المانحون التقليديون أوضح أكثر في ما يتعلق بمصالحهم الخاصة -بوصفهم مانحين- من خلال تجارة لاعبيهم الاقتصاديين من القطاع الخاص وملكية حقوقهم ودعمهم. وتبدو الصورة أعقد الآن مع نشوء مصادر جديدة للتمويل التنموي العام والخاص. هذا، ويتحدَّى التغيُّر الذي يطرأ على صورة التمويل جميع اللاعبين ليطرحوا السؤال ما إذا كانت التنمية المستدامة تتطلَّب مقاربة جديدة كليًّا تتجاوز الـ FFD إلى FFSD.

ولطالما كانت الشفافية في المساعدات والتدفُّقات الاستثمارية مطلوبة من قبل المجموعات النسوية ومنظمات المجتمع المدني ذلك أنَّ هذه الأطراف تراقب من ذا الذي ينتفع من تدفُّقات المساعدات التنموية الرسمية وإجراءاتها، وتطالب بإنصاف أكبر. وقد ساهمت مدافعتها في تأمين من المزيد من التمويلات المحدودة من بين أمور أخرى للقواعد الشعبية المكوِّنة المقصاة اجتماعيًّا والمحددة حقوقها من خلال عمليات الأمم المتحدة المعزَّزة بالمواثيق القانونية.

هذا، وتُعتبر التربة الدولية ومتعددة الأطراف بيئة قيِّمة ومهمَّة لتقدم حقوق النساء، وقد ولَّدت التزامات وموجبات قانونية وبرامج عمل ودعمًا مؤسَّسيًّا للانخراط في نضال يطال مجالات الحكم الوطني.

كما ولَّدت العملية التي نشأت خلال السنوات التي أعقبت عام 1975 -وهو سنة النساء الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة الأول للنساء في "مكسيكو سيتي"، أيضًا، عددًا من التحديات، ليس أقلها كيفية توظيف مقاربة حقوق الإنسان وعولمة حقوق المرأة، وكيفية تجاوز الإعلان في البيانات إلى تشريع مُخرَجات وغايات محدَّدة، ومن ثمَّ تنفيذها وتمويلها.

إنَّ السياسة المالية هي أداة رئيسية بيد الحكومات لترجمة المقاربة القائمة على الحقوق إلى ممارسة. كما تنعكس أولويات الحكومات بصورة أوضح في الموازنات العامَّة منها في البيانات الحكومية وبرامج العمل. والمدافعون عن المساواة الجنوسية وسموا عملية FFD بأهمية إدارة التمويل العام للمساواة الجنوسية بغية بناء أرضية حماية اجتماعية شاملة.

وحتَّى مع نظامٍ مقوًّى للتمويل العام مع عائدات ضريبية زائدة ونفقات عامة المعاد تخصيصها، فإنَّ الموارد المتوفرة القصوى لن تكون كافية في العديد من البلدان لإحقاق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية. أما التمويل الخارجي فسيظل مطلوبًا وهذا يستدعي نظامًا عالميًّا جديدًا لتبادل الأعباء. ويقدم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR) نموذجًا لتطوير نظام تمويل عالمي، حيث إنَّ تحقيق الحقوق المذكورة هو من مسؤولية الحكومات "منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، وخصوصًا الموارد المتاحة القصوى، أكانت اقتصادية أم تقنية".

إننا، اليوم، لسنا فقط تابعين اقتصاديًّا، بل متصلين أيضًا إيكولوجيًّا واجتماعيًّا. وقدرة الحكومة على توفير الأمن الاقتصادي لشعبها من خلال العمل اللائق الكريم والحماية الاجتماعية، يجب أن تخضع للتفاوض والتسويات عبر كمٍّ كبير من القواعد والقوانين غالبًا ما تكون بدورها غير خاضعة للمساءلة ضمن العمليات السياسية الوطنية. فالمساعداتُ التنموية الرسمية يجب أن تُحكم وتضبط من خلال عملية ترمي إلى إحياء تلك المساءلة أمام الشعب. فالأمر ليس اختيارًا للرابحين وللخاسرين أو تقديمَ بعض حقوق الشعب على حقوقه الأخرى.

(*) Barbara Adams
Global Policy Forum

أيضًا إلى المدى الذي خُصِّص من الأموال لمعالجة العقبات البنيوية الماثلة في وجه مشاركة النساء الكاملة في جهود التكيُّف والتخفيف. وبالعودة إلى المثال من الفيليبين، ليس من الكافي ببساطة ضمان أن تذهب الأموال إلى المزارعين الإناث، فضلاً عن الذكور، ذلك أنه من الضروري أن تُضمَن سيطرة المزارعات على مواردهنَّ التي تدخل في إنتاج الغذاء، وأن الغذاء المنتَج يفيد النساء والرجال على حدٍّ سواء.

وينبغي أن يتَّسم التحليل الجنوسي لأموال التغيُّر المناخي، أيضًا، أن يولي تقسيم العمل المأجور وغير المأجور القائم اهتمامه. وهذا مجال يمكن للتوازن الجنوسي أن يسهم فيه إسهامًا كبيرًا على وجه التحديد لفهم كيفية تحسين تمويل تغيُّر المناخ. فالنساء يواصلن أداء كمية غير متناسبة من العمل غير المدفوع أجره، الذي يتأثَّر كثيرٌ منه بتغيُّر المناخ. يشمل هذا النوع من العمل الرعاية الأسريَّة ورعاية أعضاء المُنجمع الذين قد يكونون معانين من تأثيرات تغيُّر المناخ السلبية المتزايدة. وهو يشمل، كذلك، أداء أنشطة الفلاحة وإعداد الطعام وجلب المياه وخصوصًا في مواسم القحط والجفاف، التي تسبِّبها التغيُّرات الأخرى الطارئة على الأنساق الطقسيَّة وتجعلها الأداء أصعب؛ فضلاً عن شمول العمل غير المأجور جمع الوقود اللازم للتنظيف والطبخ والتعقيم. كل هذه الأعباء تزداد بسبب أثر التغيُّر المناخي السلبي.

إلا أنَّ كثيرًا من هذا العمل ليس جزءًا من الاقتصاد المُنَقَّد (monetized economy). وبالتالي، فإنَّ آليات تمويل التغيُّر المناخي التي تقيس الأثر بالأجر المدفوع والناتج المحلي القائم أو إجمالي الدخل الوطني، لا تلتقط الأعباء المتنامية للعمل غير المدفوع أجره على النساء أو أثر استراتيجيات التخفيف في تناقص الأعباء. على سبيل المثال، أُجرِيَ مسحٌ لمعرفة استخدام النساء الطاقة في الهند يتيح لهنَّ تحديد أولوياتهنَّ لخفض استخدامهنَّ الطاقة. لقد كانت أولوياتهنَّ مرتبطة مباشرة بالاستخدام الزمني. فقد حدَّدت الهنديات مزيدًا من المصادر المستدامة لإنتاج الطاقة. فكفاءة أكبر للطاقة أدَّت إلى تقليص أعبائهنَّ الناجمة عن العمل غير المدفوع أجره، وهو

ما وفَّر بدوره مزيدًا من الفرص لمشاركتهنَّ في الأنشطة المولِّدة للدخل[9].

يتمتَّع تمويل هذا النوع من البرمجة الحسَّاسة جنوسيًّا بتأثيرات مضاعفة. وأمَّا الأعباء الأقل من عمل النساء غير المأجور لا يزيد قدرتهنَّ على الانخراط في عمل مأجور -بما يعظِّم استقلاليتهن الاقتصادية الكامنة- وحسب، قد يزيد من فرصهنَّ التعليمية وفرص البنات. فقد تكشَّفت مستويات تعليم النساء المتزايدة، بدورها، عن آثار إيجابية على صحتهنَّ وصحة أسرهنَّ. بيد أنَّ أيًّا من هذه الآثار لا يمكن قياسه من دون قياس طبيعة العمل غي المدفوع أجره وآثاره على النساء ومنجمعاتهنَّ.

هذا، ويطرح مثل العمل غير المدفوع أجره مزيدًا من التوتر الأساسي في جهود مراقبة تمويل تغيُّر المناخ. وتقوم كلتا موازنتي الجنوسة والمناخ على فرضيَّة تقول إنَّ الموازنات هي كشوفات القيم، وليست ببساطة ردات فعل ميكانيكية حيال السوق والديناميَّات الاقتصادية الأخرى. فتوازن الجنوسة والمناخ يفترض أنَّ الإنفاق عبارة عن فرصة للتغيير نحو الأفضل، وفرصة مستدامة ومتكافئة بالنسبة إلى الاقتصاديات الكلية (الماكروية) التي تقيس التقدم بالرفاهية وليس بالناتج المحلي القائم، وهو ما يتمتع بالقدرة على التقاط التغيُّر في نوعية الحياة، وليس في الاقتصاد المُنَقَّد وحسب. وهكذا، فإنَّ هذا النوع من الرقابة والتحليل هو إعادة تأطير جذرية للنظرية الاقتصادية النيوليبرالية.

ومع ذلك، ففي الممارسة غالبًا ما تستحضر مشروعات التوازن الجنوسي والمناخي كلتا فكرتي الإنصاف أو العدالة والحجج الاقتصادية التقليدية في صدد فعالية الكلفة والنمو. ففي أوقات الأزمة الاقتصاديَّةِ العالميَّة يصعب التذرُّع بحجج لا تنزع نحو الكلفة والإنتاجية. ولكن، عندما يبدأ لاعبو الدولة وفاعلوها بالتراجع عن التزاماتهم الدولية بالعدالة والتكافؤ المناخي والجنوسي، فإنهم غالبًا ما يقومون بذلك بالارتكاز على كلفة تحقيق الالتزامات المذكورة. وفي مواجهة أنَّ العدالة والمساواة مكلفتان، ينبغي على معارضي القيمتين الذين يشطبون مشروعات التوازن المناخي والجنوسي أن يواجهوا التناقض ضمن تكتيكاتهم هم، إذ ينبغي عليهم أن يأخذوا في حسبانهم ما إذا كانوا سيريدون تنفيذ مزاعمهم بشأن العدالة والمساواة أم لا، حتَّى عندما يكون الهدفان النهائيان متناقضين مع نمو السوق والإنتاجية.

9 Power Surge: Lessons for the World Bank from Indian Women's Participation in Energy Projects, Bretton Woods Project, (2011).